



Distr.  
GENERAL

A/38/433  
20 September 1983  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون  
البند ١٠٨ من جدول الأعمال المؤقت \*

## التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

- ١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مع مجلس مراجعي الحسابات فسي حزيران/يونيه ١٩٨٣ وناقشت معه تقريره الى الجمعية العامة عن التقارير المالية المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي (١) ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (٢) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (٣) ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (٤) وصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (٥) وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (٦) ، وكلها عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ . ونظرت اللجنة الاستشارية أيضا في تقرير المجلس عن حسابات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (٧) ؛ وستقدم ملاحظات اللجنة في هذا الشأن ، على نحو مستقل ، الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين وذلك في تقرير يتضمن أيضا توصيات اللجنة المتعلقة بتقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة .
- ٢ - وبالإضافة الى ذلك ، ناقشت اللجنة الاستشارية مع المجلس التغييرات المقترحة ادخالها على مرفق النظام المالي للأمم المتحدة ، والمشار اليها في هذا النظام بوصفها " الاختصاصات الإضافية المنظمة لمراجعة حسابات الأمم المتحدة " (A/38/313 و Corr.1) .

### ألف - برنامج الأمم المتحدة الانمائي

- ٣ - فحصت اللجنة الاستشارية التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات ذات الصلة ، مع ملاحظات مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تعليقات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات .

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجلس قد وجه اهتماما خاصا ، هذا العام ، للحالة المالية للبرنامج التي يناقشها في الفقرات من ١٨ إلى ٢١ من تقريره . ويوصي المجلس ، في الفقرة ٢٠ ، باتخاذ مزيد من التدابير لإيجاد مصادر جديدة للدخل ، وتخفيض النفقات ، ورصد تكاليف دعم البرامج والخدمات الإدارية فضلا عن نفقات البرامج بدقة ، وتحسين مشاركة الوكالات المنفذة وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية الوصول إلى أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في استخدام الأموال المتوفرة . وترى اللجنة الاستشارية أن هذه التوصيات وثيقة الصلة بالموضوع ، إذ إن من الضروري للموارد المتاحة أن تدار بكفاءة وفعالية . وتلاحظ اللجنة الاستشارية ، في هذا الصدد ، من الفقرات ٢ إلى ٧ من رد مدير البرنامج ، التدابير المتخذة لتعويض أثر انخفاض الدخل الذي يثقله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٥ - وبحث اللجنة الاستشارية في طبيعة " الخسائر الكبيرة الناتجة عن عمليات صرف العملات " التي يشير إليها مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ١٨ من تقريره . وأبلغت اللجنة أن مبلغ ٤٠٦ مليون دولار مدرج في الجدول ٥ للبيانات المالية على أنه " صافي خسائر صرف العملات وإعادة تقييمها " . ولا يتعلق هذا المبلغ بخسائر عمليات الصرف وحدها في المعاملات ، بل يتعلق أيضا بالخسائر المتكبدة عند إعادة تقييم أرصدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من العملات الوطنية . وهناك ، من مجموع الخسائر البالغـة ٤٠٦ مليون دولار ، مبلغ ٣٨٩ مليون دولار ناشئ عن إعادة التقييم التي تعزى إلى تصاعد قوة دولار الولايات المتحدة بالنسبة للعملات الأخرى خلال عام ١٩٨٢ . بينما يرجع المبلغ المتبقي ، وهو ١٢٧ من ملايين الدولارات ، إلى الخسائر التي حدثت في عمليات فردية لصرف العملة .

٦ - وفيما يتعلق بموضوع تنفيذ وتقييم المشاريع ، بما في ذلك رصد دور الوكالات في تنفيذ البرامج ، يشير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في الفقرة ٩ من رده ، إلى المقترحات التي قُدمت إلى اللجنة الجامعة التي تتعقد بين الدورات والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لتحسين الممارسات المتبعة في هذا الصدد . وأبلغت اللجنة الاستشارية ، بناء على طلبها ، ببعض التدابير المحددة التي اتخذتها المكاتب الإقليمية لتحقيق تنفيذ أفضل وفعالية أكبر ، مما هو مشار إليه في الفقرة ٢٤ من تقرير المجلس . وأبلغت اللجنة ، بالإضافة إلى ذلك ، بالتدابير التي يجري اتخاذها بهدف بلوغ تحسين الأداء في دعم الوكالات ، والتي أشار المجلس إليها في الفقرتين ٣١ و ٣٢ من تقريره . وستكون هذه المسألة موضع مناقشة مشتركة بين الوكالات عام ١٩٨٤ في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية - العمليات ، وهي جزء من الجهاز الفرعي للجنة التنسيق الإدارية .

.../...

٧ - ويلفت مجلس مراجعي الحسابات الانتباه ، في الفقرة ٢٥ من تقريره ، الى ما اكتشفه من أن بعض الخبراء الاستشاريين والخبراء يضطلعون بأعمال إدارية يترك أداؤها عادة لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مدير البرنامج يورد في الفقرة ١٢ من ملاحظاته بأن من الضروري ، في حالات استثنائية ، أن يتم توظيف أفراد بصفة مؤقتة على أساس اتفاقات للخدمات الخاصة لأداء واجبات الموظفين العاديين . ويرجع هذا الى عدم الدعوة لعقد اجتماع لمجلس التعيينات والترقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لتقديم توصيات خاصة بالتعيينات ، منذ تموز/يوليه (١٩٨١) ، بسبب استمرار تجميد التعيين .

٨ - ويناقش مجلس مراجعي الحسابات ، في الفقرات من ٣٥ الى ٣٩ من تقريره ، المشاريع الزراعية العالمية التي عهد بمعظمها الى مراكز البحوث الزراعية الدولية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية لتنفيذها . وتلاحظ اللجنة الاستشارية وصف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إشرافه على الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية ، وإجراءات الرصد التي يطبقها هذا الفريق باشتراك القائمين بالرعاية ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( أنظر الفقرتين ١٨ و ١٩ من ملاحظات مدير البرنامج ) . وتورد اللجنة الاستشارية ، رغم ذلك ، أنه نظرا للأولوية العالية التي يعطيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمشاريع العالمية والمشاريع الإقليمية ، ينبغي للبرنامج أن يبقي علاقاته مع المراكز المنفذة تحت رقابة شديدة ، لضمان ابقاء تنفيذ البرامج ، ولا سيما الحاجة الى ادخال تغييرات برنامجية حسبما يتأتى من عملية البحث العلمي ، تحت التدقيق الدائم .

٩ - ويناقش مجلس مراجعي الحسابات ، في الفقرتين ٤٤ و ٤٥ من تقريره ، موضوع الدعم الإداري المقدم الى مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شكل مشاريع لدعم البرامج ويوصي بإسباغ طابع قانوني على النفقات الإدارية غير المنصوص عليها في ميزانية المشروع بخصمها من الميزانية الإدارية . وسعت اللجنة الاستشارية الى الحصول على توضيح للسياسة التي يمكن بمقتضاها إعطاء مشروع لدعم البرنامج الى مكتب ميداني ، واستفسرت عن الفرق بين هذه المشاريع وميزانيات المكاتب الإدارية . وأبلغت اللجنة أن الغرض من القيام بمشروع لدعم البرنامج هو توفير الدعم الإداري و/أو الدعم السوقي أو التسهيلات التقنية لتدعيم مجموعة من المشاريع القطرية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حيث توجد حاجة واضحة لهذا الدعم ، وإن كان تقديمه لكل مشروع على حدة ليس اقتصاديا . وتتحدد هذه المشاريع عن طريق وثيقة للمشروع ، تتضمن ميزانية تفصيلية له ، وهي تتطلب موافقة الحكومة المعنية . ومن ثم فإن هذه المشاريع متميزة تماما عن المكتب الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه ، وذلك من ناحية هدفها والطريق التي توضع بها ميزانياتها .

١٠ - وفي الفقرات من ٤٦ الى ٤٩ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، يورد المجلس وصفا لمشروع ارتفعت تكلفته من مليوني دولار الى ٨ ملايين دولار واستطاعت مدته من .../...

ثلاث سنوات الى ثعاني سنوات . ويستنتج مراجعو الحسابات أنه كان هناك افتقار الى تقييم صحيح لهذا المشروع والى تعريف واضح للأهداف والخطط . وفي هذا الصدد يذكر مدير البرنامج ، في الفقرة ٢٢ من ملاحظاته ، أن توسيع المشروع قد جاء نتيجة الرغبة في توسيع نطاقه ، عقب تقييمه على نحو ايجابي .

١١ - ويناقش مجلس مراجعي الحسابات ، في الفقرتين ٥٩ و ٥٨ من تقريره ، دور دائرة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وترى اللجنة الاستشارية أن دائرة المراجعة الداخلية للحسابات عليها دور كبير في ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في كل من الجانب الخاص بأنشطة المقر والجانب المتعلق بالمكاتب الميدانية . وترحب اللجنة لذلك بما أبداه برنامج الأمم المتحدة الانمائي من اهتمام بتعزيز دائرة المراجعة الداخلية للحسابات وتفصيل صلاحياتها الشاملة . وأبلغت اللجنة أن من المتوقع في عام ١٩٨٣ أن تمثل تغطية المراجعة الداخلية للحسابات للأنشطة الميدانية حوالى ٦٥ في المائة من مجموع أعمال المراجعة الداخلية للحسابات .

١٢ - والتست اللجنة الاستشارية معلومات جديدة تتعلق بحالات الاختلاس ، المشار إليها في الفقرة ٦٠ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات . وتفيد المعلومات التي قدمها مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى اللجنة الاستشارية أنه في عام ١٩٨٢ تم اكتشاف ٧٥ حالة اختلاس تشمل مبلغا اجماليا يقدر بنحو ١٩٠ . ٠٠٠ دولار . وتتعلق اثنتان وسبعون حالة من هذه الحالات بمكتب ميداني واحد . وأبلغت اللجنة أنه ، في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، بلغ مجموع المبالغ المستردة ٦٥ . ٠٠٠ دولار تقريبا ، اعتبرت ٢٨ . ٠٠٠ دولار منها غير قابلة للتحصيل ، وأن هناك اجراءات أخرى لتحصيل المبلغ المتبقى .

#### باء - مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

١٣ - أتيح للجنة الاستشارية ، كما حدث في حالة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الاطلاع على ملاحظات المدير التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ( اليونيسيف ) ، وذلك اثناء نظرها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لليونيسيف .

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرة ٣ من التقرير المالي أن إيرادات اليونيسيف لعام ١٩٨٢ ارتفعت بنسبة ٣٠ في المائة من حيث القيمة الاسمية عن عام ١٩٨١ .

١٥ - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات ، عند مناقشته لادارة النقدية في الفقرات من ٨ الى ١٠ من تقريره ، انه سيتم قريبا ادخال خطة الابقاء على رصيد الحسابات المصرفية عند مستوى الصفر على أساس تجريبي . وأبلغت اللجنة الاستشارية ، بناء على استفسار منها ، أن التجربة ماضية قدما وأنها تشمل حاليا ٢٣ حسابا . وتقدر اليونيسيف انه قد أمكنها تقليل أرصدها التي لا تحسب لها فائدة بنسبة ٢٥ في المائة ، وذلك نتيجة ادخال

هذه الحسابات حتى الآن .

٠٠/٠٠

١٦ - وتستعرض القضايا المتعلقة بالمشتريات في الفقرات من ٢٢ الى ٣١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات وفي الفقرة ٦ من ملاحظات المدير التنفيذي . وتلاحظ اللجنة الاستشارية انه مع توحيد خدمات الامدادات والمشتريات والشحن المتعلقة باليونيسيف في كوبنهاغن ، يعاد النظر في عدد من الاجراءات المتعلقة بالمشتريات . وتأمل اللجنة أن تؤدي اعادة النظر هذه الى حل بعض المشاكل التي لاحظها المجلس . وأبلغ ممثلو اليونيسيف اللجنة الاستشارية ، بشأن قضية توحيد المواصفات ، ان البنود القياسية التي أصدرها مركز الامدادات الدولي التابع لليونيسيف والوارد وصفها في فهرسه المصور ، تم تحديدها بمواصفات شاملة عامة ، تسمح بالعطاءات التنافسية . وتلاحظ اللجنة ، فيما يتعلق بادراج شروط جزائية في عقود الشراء الموحدة باليونيسيف ، أنه يجري النظر في هذا الآن على أساس كل عقد على حدة ، كما أوصت اللجنة الاستشارية بذلك في العام الماضي ( A/37/443 ، الفقرة ٢٩ ) .

جيم - وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين  
ال فلسطينيين في الشرق الأدنى

١٧ - ليس لدى اللجنة الاستشارية تعليقات على تقرير المجلس عن البيانات المالية لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .

## دال - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

١٨ - ليس لدى اللجنة الاستشارية أية تعليقات على تقرير المجلس بشأن البيانات المالية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث .

## هـ\* - التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٩ - في الفقرة ٥ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، لاحظ المجلس أن رصد ميزانية المكاتب الميدانية يحتاج الى تعزيز . وهذه النتيجة موضحة في الفقرات ٩ الى ١١ . وقد سعت اللجنة الاستشارية للحصول على المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ، وأبلغتها ممثلو المفوض السامي أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بينما توافق على ملاحظات المراجعين تتخذ الخطوات لتصحيح أوجه النقص التي لاحظها المجلس . وتشمل هذه الخطوات تبسيط حسابات المكاتب الميدانية وإدخال الاستخدامات الجديدة للحاسبة الالكترونية في المقار ، وهي الاستخدامات التي تتصل بمحاسبات المكاتب الميدانية ، بما في ذلك استخدام الحاسبة الالكترونية في إصدار ومراجعة المخصصات . وتشير اللجنة الاستشارية الى التوسع السريع في أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨١ وتأمل أن تستخدم بصورة تدريجية إجراءات محسنة للمراقبة المالية على ضوء الاطار الموسع لمسؤوليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٢٠ - وفي الفقرات ١٥ الى ١٨ من تقرير المجلس يناقش مجلس مراجعي الحسابات برنامج القروض الممنوحة للاجئين . وبعد السؤال أبلغت اللجنة بأن خطة القروض بدأت في ١٩٥٢ بهدف تشجيع ايجاد حلول دائمة ، ولا سيما لاسكان اللاجئين في اوروا . ويبلغ حجم القروض حتى الآن ١٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار دفع الجزء الأكبر منها في أواخر الخمسينيات وخلال فترة الستينيات ولم تقدم أي قروض منذ ١٩٧٠ . وقد منحت القروض بصفة عامة لفترة سداد مدتها خمسون عاما . وفي ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، بلغت القروض غير السددة القابلة للاسترداد ٨٧١ ٧٦٥ ٧٠٠ دولار ، وهناك مدفوعات أخرى تقدر بحوالي ٥٥٠ ٥٥٠ دولار وردت حتى الآن . وقد أنيطت مسؤولية ادارة القروض ومراقبتها بعدد من الشركاء المنفذين عن طريق اتفاقات حددت فيها حقوق ومسؤوليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحديدا واضحا . أما جمع الأموال السددة الذي يجري عادة كل نصف سنة ، فهو من مسؤولية الوكالات ، وتضطلع الوكالات عادة ، بالتشاور الوثيق مع المكاتب الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بمتابعة سداد الجالغ المتأخرة . وعند الضرورة ، تقدم الوكالات الى المكاتب الميدانية توصياتها بالغاء الديون الأمر الذي قد

يحدث مثلا عند الوفاة أو لدى ورود اثبات لعدم توفر الموارد العالية للمستفيدين من القروض . ونتيجة لاستفسارات مراجعي الحسابات ، أجرت المفوضية استعراضا شاملا لبرنامج القروض . وكجزء من ذلك الاستعراض ، طلب الى المكاتب الميدانية أن تقدم تقارير عن حالة الالتزام بكل اتفاق ، وأن تبذل المزيد من الجهود لضمان سداد القروض في الوقت المناسب وتحويلها الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بواسطة الشركاء المنفذين .

٢١- وفيما يتعلق بمسألة ادارة النقود ، المطروقة في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، توصي اللجنة الاستشارية بأن تدرس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجربة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في استخدام الحسابات الصافية كوسيلة لرصد التغذية النقدية للمكاتب الميدانية بصورة أوثق .

٢٢- وفي الفقرات ٢٨ الى ٣٣ ، يناقش مجلس مراجعي الحسابات عقدا لتوريد اللحوم الطازجة ويخلص الى أن الوكالة المنفذة ربما تكون قد بالغت في السعر المطلوب بما يقرب من ٤٥٠.٠٠٠ دولار نظرا لافتقار الاتفاق الى التحديد ، ونقص الرقابة السليمة من جانب مكتب فرعي من مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ولا حظ التقرير أيضا أن ادارة المفوضية قد أحالت الموضوع الى لجنة مراجعي الحسابات التابعة للمفوضية ، وأن اللجنة أوصت بأن توفد بعثة الى البلد المعني للتحقق من الحقائق والمسؤوليات .

٢٣- وسعت اللجنة الاستشارية الى الحصول على المزيد من المعلومات من ممثلي المفوض السامي فيما يتعلق بهذه الحالة . وأبلغت اللجنة بأن سوء تفاهم كان قد ظهر فيما يتعلق بشروط عقد ما تم التفاوض بشأنه بين شريك منفذ ومورد محلي ، وأن سببه ترجمة ضعيفة غير رسمية للعقد . ورغم أن ادارة المفوضية لا ترى أن كمية الخسارة الناشئة عن هذا العقد قد ثبتت ، فمن الواضح للجنة الاستشارية أن بعض الجدول الناشئ عن هذا الحادث كان يمكن تجنبه لو أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت قد فحصت العقد بدقة لتضمن سلامة صياغته . وفيما يتعلق بمسألة مراقبة أداء الوكالات المنفذة ، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معظم الوكالات التي تنفذ برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكالات خارجية عن منظومة الأمم المتحدة وليست كلها لديها ما يكفي من الموظفين والهياكل الأساسية . ورغم أن مراقبة أداء الشركاء المنفذين مهم الى درجة قصوى ، فأحيانا ما تنشأ حالات في الاطار التنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتعارض فيها الحاجة لتوفير المساعدة العاجلة الى اللاجئين في الوقت المناسب مع الحاجة لضمان الالتزام الكامل بالاتفاقيات القائمة . واللجنة الاستشارية تعي الصعاب التي تثيرها هذه الحالات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ومع ذلك ، فإن اللجنة ترى أنه يمكن ، بالتخطيط السليم والاهتمام الدقيق بالخبرة التي اكتسبت حتى الآن في تنفيذ البرنامج ، تقليل الخسائر الناشئة عن أداء الشركاء المنفذين الى الحد الأدنى .

٢٤ - وفي الفقرات ٣٦ الى ٤١ من التقرير ، يعلق مجلس مراجعي الحسابات على المشاكل المتصلة بتنفيذ عدد من المشاريع . ويوصي المجلس باجراء دراسات جدوى سليمة في مرحلة التخطيط ومراقبة جميع جوانب التنفيذ مراقبة كافية . وردا على استفسارات اللجنة الاستشارية أبلغت اللجنة بأن الشركاء المنفذين يحصلون قيمة النفقات التي تزيد على الجالبح المتفق عليها ، إلا أنه يمكن إعادة التفاوض على الاتفاقات ويمكن تعديس ميزانيات المشاريع عندما يكون هناك مبرر لذلك . وقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أخيرا نظاما لإدارة المشاريع وأصدرت كتيبا عن حالات الطوارئ . وطبقا لهذا ذكرته المفوضية فإن هذه الخطوات تهدف الى تحقيق مستوى أرفع في اتفاقات المشاريع والحد من التوجيهية لمراقبة تنفيذ وتقييم المشاريع . وتأمل اللجنة التنفيذية أن تؤدي الخبرة المكتسبة من استخدام هذه التدابير الى مزيد من التحسينات في إدارة المشاريع وأن تقلل الى أدنى حد من أوجه القصور مثل تلك المذكورة في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات .

#### واو - صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

٢٥ - في الفقرة ١٢ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، يوصي المجلس بالتماس موافقة اللجنة الاستشارية على تحويل الأرصدة الدائمة وذلك قبل تكبد نفقات تزيد على الاعتمادات الموافق عليها . وفي الفقرة ٣ من ملاحظاته على تعليقات وتوصيات المجلس ، يشير المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الى أن الجالبح المعينة في عام ١٩٨٢ كانت مبالغ صغيرة وأن تحديد مقدارها بالضبط لم يكن معروفا حتى أغلقت الحسابات ، بعد ثلاثة أشهر تقريبا من نهاية السنة المالية . وترى اللجنة الاستشارية أن مسألة تحديد مواعيد تقديم طلبات متعلقة بالتحويلات بين حدود الاعتمادات له علاقة بالمسائل التي تتعلق بالتحويل . وفي رأي اللجنة أنه إذا كان التحويل مطلوبا بسبب تغيير كبير في برنامج العمل يستلزم إعادة التوزيع من أحد المخصصات الى آخر ، فينبغي الحصول على موافقة سبقة . أما إذا لم يكن للفارق أي آثار برنامجية كبيرة ولكنه ينشأ نتيجة للتنوع الذي يحدث فسي الممارسة بين مستويات التكلفة المقدرة المستخدمة لأغراض وضع الميزانية والمستويات الفعلية التي توجد في كل حساب ، فإن اللجنة الاستشارية ترى أنه طالما أن مستويات الاعتمادات الشاملة تراعى ، فإن أكثر النهج اتساما بالطابع العملي هو الإبلاغ بعد إجراء التحويل . ولذلك ترى اللجنة الاستشارية أن إدارة صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ينبغي أن تستمر في الإبلاغ عن التحويلات المالية التي تتم بين القطاعات بنفس الأسلوب الذي اتبعته في الماضي ، إلا إذا طلبت اللجنة استخدام إجراء مختلف .



٢٦- وفيما يتعلق بمسألة العلاقة بين صندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكانية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، يلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٩ في رد المدير التنفيذي بأن صندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكانية سيسعى لاعداد بيان يحدد فيه علاقات العمل بين المنظمين . وترحب اللجنة الاستشارية بهذا التطور وتأمل أن تعد الوثيقة المذكورة بالتشاور الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأن تشمل جميع أوجه العلاقة ، وأن تصدق عليها المنظمتان .

زاي - تغييرات مقترحة من مجلس مراجعي الحسابات  
على مرفق النظام المالي للأمم المتحدة

٢٧- أحال الأمين العام الى الجمعية العامة كمرفق لمذكرته عن الموضوع ، مقترحات مقدمة من مجلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات بتغيير صياغة الفقرات ٥ و ٦ و ٨ و إضافة فقرة جديدة برقم ١٠ الى مرفق النظام المالي للأمم المتحدة المعنون " الاختصاصات الإضافية المنظمة لمراجعة حسابات الأمم المتحدة " .

٢٨- وتشير اللجنة الاستشارية الى أن هذه التغييرات كانت قد قدمت الى الجمعية العامة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، غير أن النظر فيها أُلجّل حتى الدورة الثالثة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٧٨ . وفي تلك الدورة ، لفتت اللجنة الاستشارية انتباه الجمعية العامة الى موقف فريق مراجعي الحسابات الخارجيين ، الذي كان قد نظر في الموضوع في دورته العشرين المعقودة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ . وبينما أعرب الفريق عن عدم اعتراضه على التغييرات التي اقترحها مجلس مراجعي الحسابات ، فإنه رأى أن التغييرات لا تتناسب مع مسؤوليات مراجعة الحسابات لجميع أعضاء الفريق . ونتيجة لذلك قرر مجلس مراجعي الحسابات ، في سبيل المحافظة على الاتساق ألا يلجّ لتنفيذ مقترحاته .

٢٩- وكما جاء في الفقرة ٣ من مذكرة الأمين العام فقد نظر فريق مراجعي الحسابات الخارجيين في الموضوع مرة أخرى وتوصل الى اتفاق بأن يؤيد بلا شروط التغييرات التي اقترحها المجلس أصلاً رهنا بادخال تعديلات بسيطة .

٣٠- ويلاحظ اللجنة الاستشارية أن بين العبارات التي يقترح مجلس مراجعي الحسابات حذفها من الفقرة ٥ من مرفق الوثيقة A/38/313 عبارتين تتناولان نطاق مراجعة الحسابات على النحو التالي :

" قمنا بفحص البيانات المالية المرفقة كتذييلات بأرقام . . . . . السلي . . . .  
المحددة حسب الأصول ، والجداول ذات الصلة ( اسم الهيئة ) . . . . . عن الفترة  
المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر . . . . . وقد يتضمن فحصنا استعراضاً عاماً  
.. / ..

للاجراءات المحاسبية وما رأينا أن الظروف تقتضيه من تدقيق لسجلات الحسابات وغيرها من المستندات الداعمة " .

وترى اللجنة الاستشارية أن العبارات المذكورة أعلاه التي تصف نطاق مراجعة الحسابات تشكل جزءاً هاماً من رأي مراجعي الحسابات ، وتوصي اللجنة بالتالي بالابقاء على تلك العبارات .

٣١ - يحل باقي الصيغة المنقحة للفقرة ه محل النصوص القائمة المعمول بها للمخطوط التوجيهية لآراء مراجعي الحسابات ، التي تذكر المواضيع التي ينبغي أن تشتملها آراء مراجعي الحسابات . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاستشارية المعنية بالشؤون الإدارية قد فهمت أن القصد من هذه المخطوط التوجيهية هو السماح لمراجع الحسابات بتغطية بعض أو كل المواضيع الأربعة في آراء مستقلة ، وفقاً لطبيعة الحسابات المراجعة . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة الاستشارية عبارة " حسب الاقتضاء " التي أضيفت في السطر الثاني من الفقرة ه ( A/38/313/Corr.1 ) .

٣٢ - ورهنا بالملاحظات السالفة الذكر ، ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على المقترحات المنقحة لمجلس مراجعي الحسابات .

### الحواشي

- ( ١ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الطحق رقم ه ألف ( A/38/5/Add.1 ) .
- ( ٢ ) المرجع نفسه ، الطحق رقم ه با ( A/38/5/Add.2 ) .
- ( ٣ ) المرجع نفسه ، الطحق رقم ه جيم ( A/38/5/Add.3 ) .
- ( ٤ ) المرجع نفسه ، الطحق رقم ه دال ( A/38/5/Add.4 ) .
- ( ٥ ) المرجع نفسه ، الطحق رقم ه ها ( A/38/5/Add.5 ) .
- ( ٦ ) المرجع نفسه ، الطحق رقم ه زاي ( A/38/5/Add.7 ) .
- ( ٧ ) المرجع نفسه ، الطحق رقم ٩ ( A/37/9 ) .

-----